بالظن فكان الكل ظنا ولو غربت الشمس على شخص في بلد فصلى المغرب فيه ثم سافر
الى بلد اخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه اعادة المغرب كما تقدم عن
اقتا والده اي يجوز قصرها اي وجعل غروبها بمرو بجميع قرصها كما قاله
الشرامليسي ولا يضر بقاء شعاع بعده اي الغروب وفي نسخة بعدها اي بعد
غروبها وفي هذه النسخة على تقدير مضاف لكن لا بد من زواله الشعاع من رؤس
الجبال والحيطان واقبال الظلام من المشرق لان ذلك علامة الغروب هذا
ان كان ضان جبال او حيطان والا فيكفي تكامل سقوط القرص وبمقدار
الخ خبر ثان عن قوله وهو وابيان زايدة ويصح انها غير زايدة وتكون متعلقة
بمحذوف والتقدير ويمتد بمقدار الخ كما قدره ح ط ولا يخفى ان المراد اعتبار
وقت هذه المذكورات وان لم يفعل الشخص وفعل منها شيأ قبل الوقت او
يصح لها اولم تطلب منه كما ذا ان المرأة ويعتبر ايضا بمقدار طلب الماء واجتهاد
في تيمم وقضا الحاجة والاكل وشرب لما في الصحيحين اذا قدم العشا فابدوا به
قبل صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشائكم وهو محمول على الخبث الشرعي وهو
بقدر الثلث ولا يكفيه لقيمات بكسر الحاء جمع الجمع كما صوبه في التنقيح وغيره
خلافا لما في الترجمين والروضة وعلى كل فلا يعتبر الشبع الزايد على الشرعي لان
هذا مذموم ولذلك قال بعض السلف تحسبونه عشاكم الخبيث انما كان الكلام فيما
وقدر وجب ان اقام لقيمات يقمن صلبه فان كان ولا بد فثلث لطعامه وثلث
لشرابه وثلث لنفسه وورد ما ملأ ابن ادم وعاء شرا من بطنه والمعتبر في جميع
ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد لا من فعل نفسه خلافا للقفال
والا لزم ان يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظير له ما يؤذن
اي التاذين او مصدرية ولو قال بمقدار الاذان لكان اولى لان كلامه لا يشمل
الانثى لانها لا تؤذن فان شرط الاذان المذكورة الشخص بدل من الضمير
الفاعل او على تقدير اي وجد التصريح بها في بعض النسخ فلا يرد انه يلزم
على كلامه انه المحذوف الفاعل ويتوضا او يتيمم اي او يصح بيانا فاو للتخيير
خلو تجوز الجمع ولو قال بشرط لكان اولى ليشمل الغسل والتيمم وازالة النجاسة
التي تزول بمن قرب والا فقد لا يزول لعظم النجاسة مثلا الا بالحت والقرص والاستعانة
عليه بنحو صابون واشنان وربما يستغرق ذلك وقت المغرب ويترتب

العورة ولو قال وليس الثياب لكان اولى ليشمل ما يستر سايره بدنه وما يليسه ولو
للتجمل فيشمل التعمم والتنعل لانه مستحب للصلاة قال تعالى خذوا زينتكم عند كل
مسجد اي صلاة ويقيم الصلاة اي بقدر ذلك وان صلى بغير اقامة كما
تقدمت الاشارة اليه ويصلي خمس ركعات المراد بها المغرب وسنتها البعدية
وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بنا على انه يبنى لها ركعتان قبلها
وهو مرجوح النووي وقوله بتقدم اخبره ساقط مع انه لا بد منه اذ لا
يصح ان وقت المغرب هو غروب الشمس فقط فان انقضى المقدار المذكور
اي في قوله وبمقدار ما يؤذن الخ مع اعتباره زيادة عليه فيما سبق خرج وقتها
اي وصارت قضا وان لم يدخل وقت العشا لا يقال يلزم على ذلك امتناع جمع
التقديم لان وقت الاولى التي هي المغرب بحيث كان محصورا فيما ذكر لا يسع الثانية
التي هي العشا وشرط جمع التقديم وقوع الصلاتين في وقت الاولى لانا نقول لا يلزم
ذلك لان الشروط قد تكون مجتمعة قبل الوقت فيسع وقت الاولى حينئذ
الصلاتين فان فرض ضيقه عنهما لاشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لفوات شرطه
وهذا هو القول الجديد لكنه ض والقديم هو المعتمد وهذه من المسايل
التي يفتى بها من المذهب القديم بل هنا قول جديد لان الشافعي رضي الله عنه علق
القول به في الاملا وهو من كتبه الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث
به في مسلم وقت المغرب ما لم يغب الشفق وهو واضح من حديث جبريل الا ان
على انه يمكن حمل على الوقت المختار وهو اول الوقت الذي هو وقت
الفضيلة ووقت الجواز بلا كراهة واما وقت الجواز بكراهة فلا تعرض له
فيه وجه النووي وهو كذلك ان وقتها يمتد الى غيب الشفق الاحمر
اي الى تمام مغيبه وذكر الاحمر للايضاح لانه المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق
اما الاصفر والابيض فلا يمتد وقتها الى غيبهما وما ذكره هو جملة الوقت
وتقدم ان لها تسعة اوقات كما مر والمتيمم اي صلاتها كما في نظيره لانه
اهم يضبط مع بيان معناها اللغوي حيث قال بكر العين المهملة آخر الليل العشا
بفتحها وتكره تسمية العشا عتمة لورود النهي عنها وتكره نوم قبلها ولو قبل
دخول وقتها بخلاف نحو عصرها فانه لا يكره النوم قبل الابعد دخول وقته وعلم الكل
بعد دخول الوقت ان وثق بيقظته نفسه قبل خروج الوقت بما يسعها والا حرم

Copyright © King Saud University